دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	آفاق الأنثروبولوجيا السياسية
المصدر:	مجلة الفكر العربي المعاصر
الناشر:	مركز الإنماء القومي
المؤلف الرئيسي:	بالانديه، جورج
مؤلفين آخرين:	أبي صالح، جورج(مترجم)
المجلد/العدد:	ع 39
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1986
الشهر:	يونيو
الصفحات:	54 - 58
رقم MD:	434174
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الأيديولوجيات ، النظم السياسية ، الانثروبولوجيا ، الفلسفة السياسية ، الأحوال الاجتماعية ، الأحوال السياسي ، السلطة السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/434174

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

آفاق الانتروبولوجيا السياسية

جورج بالانديه

تتطوّر الانتروبولوجيا السياسية في الوقت الذي يتعرّض فيه النهج الانتروبولوجي لعملية إعادة نظر : فالمواد التي يُطبَّق عليها هذا النهج بوجه خاص ـ المجتمعات التقليدية ـ تطرأ عليها تغييرات جذرية ، والطرائق والنظريات التي كانت تحدِّد هذا العمل منذ الطليعة تخضع لتقييم نقدي ، مولِّد للتجدّد . وهكذا تبدو الانتروبولوجيا السياسية كإطار جديد مرتسم داخل ميدان علمي مبلبل . لقد اعتبر ماكس غلوكمان وفريد ايغان (Max Gluckman, Fred Eggan) انها « ثابتة بالقوة » عندما صدر في ١٩٤٠ المؤلّف الجماعي بعنوان **النظم السياسية الأفريقية** ، منذ ذلك التاريخ ، حثّت الانثروبولوجيا السياسية على أبحاث ميدانية عدة وحضّت على التأمل النظري . وثمة مؤلّفان جماعيان يُظهران عافيتها واقتضاء الدقة اللذين يحرّكانها . الأول انطلاقاً من مسألة خاصة هي مسألة السلطة والاستراتيجيات التي تنطوي عليها : النظم السياسية وتوزع السلطة[١] ، والثاني انطلاقاً من تجميع نصوص يكشف بعض التوجهات السائدة : الانتروبولوجيا السياسية[٢] .

غير ان هذا الاختصاص المتأخر للانتروبولوجيا يظهر كمشروع قيد الانجاز اكثر منه كميدان مكتمل البنية . لقد تحمّل اولاً انعكاسات وضع غامض ؛ وظل هامشياً طوال الفترة التي أبقى فيها البحثُ الانتروبولوجي العمل السياسي خارج اهتماماته الكبرى ـ ناظراً اليه على صورة منظومة علاقاتٍ متفرّعة ، شكلُها **الأصلي** اجتماعي و/او ديني ، وتهيّأ خارج الميادين العلمية السياسية المنحى الاقدم عهداً رافضاً إياها على شكل الفلسفة السياسية او علم السياسة الذي بقي زمناً طويلاً محصوراً في « اقليميته الغربية » . غير ان صيرورته الخاصة قادته الى احتلال مركز رئيسي ، هو ذاك الذي يسمح بفهم السياسي في تنوعه وبايجاد الشروط اللازمة لدراسة مقارنة موسَّعة . وتفرض عليه هذه الحركة التقرّب من ميادين علمية مشابهة . ان الاعمال المنشورة في غضون السنوات الخمس عشرة الاخيرة تظهر التأثيرات الخارجية : اولاً ، تأثير ماكس ويبر ، الغالب في حالة الباحثين الأميركيين او البريطانيين ، ثم تأثير الاختصاصيين الحاليين في علم السياسة ، وبخاصة د . ايستون ، مؤلّف دراسة منشورة عام ١٩٥٣ بعنوان : **النظام السياسي** .

تدعو هذه التقرّبات الى المقابلة والنقد . فالسيد ايستون يأخذ على علماء الانتروبولوجيا السياسية التعلّق بموضوع غير محدَّد وعدم التمييز بوضوح بين المظاهر والبنى والتصرفات السياسية وبقية مظاهر الحياة الاجتماعية . ويكونون بذلك قد أهملوا تناول السياسي في جوهره وخصوصيته . ان الملاحظة في محلّها جزئياً ، انما من المفيد التذكير بأن المجتمعات المدروسة لا تنطوي دوماً على تنظيم سياسي متميِّز وان علماء السياسة انفسهم لم يحدّدوا بعد بوضوح طابع السياسي . فضلاً عن ذلك ، يلاحظ ايستون ان الانتروبولوجيا السياسية تعمل دون ان تكون قد حلّت المسائل المفهومية الأساسية ودون ان تكون قد حدّدت توجّهاتها النظرية الرئيسية[٣] . ان الأبحاث المنفَّذة في غضون السنوات الاخيرة تقلّص نطاق هذا الانتقاد وتقصره على كون المجازفات النظرية لروّاد هذا الميدان العلمي قد حثّت على الاحتراس . لا يمكننا أن نأخذ على معرفة علمية قيد التكوّن هشاشتها . يبقى هناك ، على الاقل ، عنصر ايجابي اكيد : فالانثروبولوجيا السياسية قد أرغمت على **الانحراف عن المركز** ، لأنها عمَّمت التأمّل ـ موسِّعة إياه حتى جماعات الاقزام والهنود الاميركيين ذوي

(*) فصل من كتاب « الانتروبولوجيا السياسية » لمؤلفه جورج بالانديه ، ترجمة جورج أبي صالح . يصدره قريباً « مركز الانماء القومي » في بيروت .

السلطة الدنيا ـ وأبطلت مفعول السحر الذي مارسته الدولة زمناً طويلاً على منظّري علم السياسة . يُعتبر هذا الامتياز حاسماً الى حدّ أن باركنسون ـ وهو عالم سياسي معترف به ومعروف ـ نصح بأن يُعهد الى الانثروبولوجيين في الدراسة المقارنة للنظم والنظريات السياسية .

من السذاجة ان نتمسّك بهذا الاقتراح المتملّق ، ولا بدّ من اجراء مراجعة اكثر تفصيلاً . فالانتروبولوجيا السياسية تُؤثّر ، من خلال التجربة العلمية التي تنظّمها والنتائج المكتسبة ، على الميدان العلمي الاصلي الذي انبثقت منه . ومجرد وجودها يكسبها **فعالية نقدية** تجاه هذا الاخير . إنها تسهم في تغيير الصور الشائعة التي تصف المجتمعات التي يتفحّصها الانتروبولوجيون . لم يعد بالامكان التطلّع الى هذه المجتمعات وكأنها مجتمعات اجماعية ـ ذات توافق حاصل تلقائياً ـ وكنظم متوازنة قليلة التأثر بانعكاسات الانتروبيا (Entropic)*. وتقود دراسة المظاهر السياسية الى فهم كل من هذه المجتمعات في حياته بالذات وفي أعماله ومشكلاته ، بتخطّي الظواهر التي يعرضها والنظريات التي يحثّ عليها . تبين التنظيمات الاجتماعية تقريبية والمنافسة فعّالة دوما والمعارضة (المباشرة او الماكرة) غير ملغاة ابداً . ولأن الانتروبولوجيا السياسية تعمل على **واقع ديناميكي اساسياً** ، فهي تتطلب ان تؤخذ بعين الاعتبار الديناميكية الداخلية للمجتمعات المسمّاة تقليدية ، انها تفرض اكمال التحليل المنطقي للمواقف بالتحليل المنطقي للتعارضات ـ وهي تكشف فوق ذلك عن علاقة محتومة بين هاتين المحاولتين . ومن اللافت للنظر في هذا الصدد ان تكون عبارات مثل « استراتيجية » و « مناورة » مستخدمة بكثرة متزايدة . الحجة ثانوية . والنتائج التي يستخلصها ادموند ليتش من دراسة نموذجية في حقل الانتروبولوجيا السياسية هي اكثر اقناعاً[٤] . انطلاقاً من حالة كاشيني بيرمانيا ،يشدّد على الديناميات المستخدمة في النظم الواقعية وعلى عدم ثبات هذه الاخيرة ، انه يكشف بوضوح تعدّد النماذج التي يستند اليها الكاشينيون تبعاً للظروف ـ حتى ان أداتهم المفهومية تسمح بالتعبير عن طموحات متعارضة وبتثبيت شرعيات متناقضة ، ويبيّن ليتش ان التوازن موجود في النموذج (الذي يتبنّاه المجتمع او يبتكره الانتروبولوجي) لا في الوقائع . ويظهر بدوره ان الدينامية **ملازمة للبنية** وانها لا تتجلّى فقط بالتغير والصيرورة ، انها وجهة نظر حول الواقع الاجتماعي أبديناها منذ نحو خمس عشرة سنة ، محاولين توضيح مضامينها النظرية والمنهجية . يوافق علماء الانثروبولوجيا السياسية ، بعدد متزايد ، على هذا التفسير . ومؤخراً ، اقترب منه ماكس غلوكمان ، اذ لجأ الى فكرة « التوازن المتأرجح » لتفسير ديناميكية بعض الدول التقليدية الافريقية ، ملطّفاً بذلك مفهوماً ظلّ حتى ذلك الحين سكونياً جداً .

تحيي الانتروبولوجيا السياسية الجدل القديم الخاص بعلاقة المجتمعات التقليدية (او القديمة) بالتاريخ . وذلك لسبب رئيسي سبق ان ذكرناه : فالحقل السياسي هو الحقل الذي يطبعه التاريخ بطابعه بقوة . اذا كانت المجتمعات المسمّاة مجزّأة موجودة في التاريخ من خلال حركة تكوّنها وانحلالها المتعاقبين ومن خلال تغيّرات مذاهبها الدينية وانفتاحها (الحر او القسري) على عطاءات خارجية ، فان المجتمعات الدولتية موجودة فيه على نحو مغاير ـ بشكلها الكامل . انها تندرج في زمن تاريخي أغنى ، اكثر انطواءً على احداث حاسمة ، وتنمّ عن وعي اكثر حدّة لإمكانيات التأثير على الواقع الاجتماعي . تنشأ الدولة من الحدث ، وتتبع سياسة مولّدة للأحداث وتزيد في التفاوتات المولّدة للاختلال والصيرورة . منذ اللحظة التي توجد فيها ، يصبح متعذراً على المسار الانتروبولوجي تجنّب الالتقاء بالتاريخ . ولا يعود بامكانه التصرف كما لو كان الزمن التاريخي للمجتمعات التقليدية قريباً من الحالة صفر : زمن مجرد التكرار . ان علماء الانتروبولوجيا الاكثر تعلقاً بدراسة النظم الدولتية هم الاكثر اسهاماً في هذا الاعتراف بالتاريخ وفي توضيح الاستخدام السياسي لمعطيات التاريخ الايديولوجية . سواء تعلّق الأمر ، في ميدان الاستغراق ، بالأعمال المخصصة لنوبي (نادِل) ام لأوغندا (آبتر وفالرز) ولرواندا القديمة (فانسينا) والكونغو (بالندييه) او لممالك نْغوني بافريقيا الجنوبية (غلوكمان) . من خلال هذه الأبحاث ، شقّت طريقها نظرية انثروبولوجية جديدة ـ اكثر **دينامية** . ومن الدلالة بمكان ان يظهر المؤلّف الاخير للوك دي هتش (Luc de Heusch) ، المتعلق برواندا وبموقعها في الاطار التاريخي والثقافي الذي تندرج فيه دول منطقة ما بين الجزر الشرقية ، ان يظهر تحت عنوان « التحليل البنيوي والتاريخي » . ان الحركة الثانية من المسار تصحّح نواقص الاولى وانحرافاتها[٦] .

لا بدّ من الملاحظة ايضاً ان الانثروبولوجيا السياسية تحثّ على التبصّر ، بأسلوب اكثر نقداً ، في منظومات الايديولوجيات التي بواسطتها تعلّل المجتمعات التقليدية نفسها وتبرّر نظامها الخاص . سابقاً ، تصوّر مالينوفسكي

(*) الانتروبيا مصطلح أساسه وظيفة رياضية وتعني مبدأ انحلال الطاقة . هنا انحلال البنية الاجتماعية او انعدام التغيير ،وهو ما يفيد مصطلح الركود .

الاسطورة على شكل شرعة تنظّم الحياة الاجتماعية ـ وتساعد تالياً في الحفاظ على الاشكال القائمة لتوزيع السلطة والملكية والامتياز . حسب هذا التفسير ، تسهم الاسطورة في الحفاظ على الخضوع ، وتعمل فعاليتها لصالح السلطة القائمة ، اما لحمايتها ضد المخاطر المحتملة واما لتبرير الطقوس الدورية الضامنة لتعزيزها . غالباً ما تؤكد التفسيرات الأحدث عهداً ، الناتجة عن أبحاث جديدة ، المدلولات السياسية للأسطورة . وهي توضّح عناصر النظرية السياسية التي تحتوي عليها هذه الاسطورة : لقد جلا بيتّي (J. Beattie) طريقة القراءة هذه ـ وأثبت مردودها العلمي ـ بتطبيقها على حالة قبيلة نيورو (Nyoro) الاوغندية . وتكشف هذه التفسيرات الايديولوجيا المؤيّدة لأنصار السلطة والارستقراطيين ، التي تنطوي عليها الاسطورة وبعض « التقاليد » الاخرى : ففي ما يخص رواندا القديمة ، لاحظ ج . فانسينا (J. Vansina) ان هذه التقاليد محرَّفة كلها في الاتجاه عينه (المؤيد « للطائفة المغلقة » المهيمنة) وان التحريف يتضخم مع الزمن . وتنكشف الايديولوجيا عندما يبدو نظام اللامساواة موطّداً بقوة . فلا يعود المنتفعون منه يظنّون انهم مجبرون على الخديعة .

يقدّم ادموند ليتش تفسيراً عاماً للأساطير يسمح بكشف مدلولاتها ووظائفها السياسية من بين المدلولات والوظائف التي تنطوي عليها او تتولاّها . فهو يرى ان الأساطير تجمع التناقضات التي على الانسان ان يجابهها : من أقدمها وجوداً حتى تلك التي تنجم عن الحياة الاجتماعية ، وان وظيفتها هي تأمين الوساطة بين هذه التناقضات وجعلها ممكنة الاحتمال . لا يتمّ بلوغ هذه الغاية الاّ بتجميع حكايات اسطورية منطوية على تشابهات واختلافات ، وليس باللجوء الى أساطير منفردة ، ولا يسهم غموض الروايات قطعاً في إزالة التناقض بل يفيد **لإخفائه** . ان ليتش ، الذي سبق له ان طوّر هذه الطريقة التفسيرية للأساطير بدراسة النظم السياسية الكاشينية ، قد طبّقها مؤخراً على المسألة التي تثيرها شرعية سلطة سليمان الحكيم . فهو يُظهر ان نص التوراة تناقضي انما منسَّق بحيث يظل سليمان دوماً الوريث الشرعي للسلطة . ان السيادة المنتزعة مسوَّغة : فهي تفي بالوعد الإلهي المعطى لبني اسرائيل[٧] .

تمارس الانتروبولوجيا السياسية وظيفة نقدية أوسع . إنها تقرّ ببعض من الصعوبات الملازمة للنظريات السائدة ولمنهجية الانتروبولوجيين ، وهي تصطدم بها وتكشفها . فالمنحى الوظيفي ، الذي وجّه مجموعة أولية من الأبحاث المخصّصة لأنماط الحكم البدائية ، قاد الى طرق مسدودة . لقد حثّ على اكتشاف مبادىء عمل النظم السياسية دون ان يحدّد تماماً ما هي هذه النظم ومانحاً المفهوم الذي يدلّ عليها قيمة مطلقة هي الآن موضع اعتراض واقترح تحديد وظائف السياسي ـ اي ما يفيد له : تبرير النظام الاجتماعي و/او الحفاظ عليه ، ضمان الامن ـ غير ان طبيعة السياسي نفسها لم توضَّح . لقد خُصّص الكثير من الاعمال لموضوع غير محدّد جيداً . ولا ينجو من هذا الانتقاد مؤلّفو النظم السياسية الافريقية ، مع انه لا تزال لمؤلّفهم صفة المرجع المحترم . كما انه فات التحليلات الوظيفية التعرف الى الحقل السياسي بكل امتداده ـ حاصرةً إياه عموماً في العلاقات الداخلية التي تنظّمها السلطة ـ وبخصوصيته ـ ناظرةً اليه كنظام من العلاقات المترابطة تماماً ، مماثل للنظم العضوية او الآلية ، وتصفه الابحاث النظرية الحديثة بأنه يحتوي على عناصر ضعيفة الانصهار ، معرّضة للتوتّرات والعداوات ، ومتأثرة باستراتيجيات الافراد او الجماعات وبلعبة المعارضات . ان طابعه الديناميكي جوهرياً ، على غرار كل « حقل اجتماعي » ، معترف به الآن على نحو أفضل . اخيراً ، رفضت الوظيفية التاريخ وأخْذ تأثيرات الزمن بعين الاعتبار ، لأنها تفقد النظم الاجتماعية مظاهر الثبات والتوازن ، لقد هاجم كروبر (A. L. Krocber) بقوة هذه الجبهة ، دون ان يحقّق انتصاراً نهائياً . والحال ان السياقات السياسية مندرجة في الزمان : الاثبات هو تحصيل حاصل ، ومع هذا فقد ظل منكراً الى حد بعيد . وتدفع المقتضيات الجديدة الى تبنّي كل مضامينه . يذكّر المشرفون على المؤلَّف الجماعي : **الانتروبولوجيا السياسية** بأن « الزمن التاريخي » (وليس « الزمن البنيوي ») هو أحد الأبعاد المحدِّدة للحقل السياسي . ويقترحون بالتالي « طريقة تحليل تعاقبية » مرتبطة بتفسير للفعل السياسي على انه « تطور » ـ او سلسلة مؤلّفة من مراحل متميِّزة[٨] .

كذلك ، يفعل النقد فعله في ميدان الأعمال البنيوية المنحى ، وليس فقط بمقدار ما تلغي التاريخ وتحدّ من دور الديناميكية الداخلية . ان هذا المنهج هو اكثر ملاءمةً لتحليل الايديولوجيات منه لدراسة البنى السياسية الواقعية التي ترتبط بها هذه الأخيرة . وهو اذ يحدِّد ما هو ديناميكي في ماهيته ، يصعب عليه ان يفهم نظم العلاقات المعقّدة

والمتقلّبة . ويبقى مطبّقاً على نظم منعزلة وذات امتداد محدود ـ وهي شروط معاكسة لتلك التي يجب ان تتوافر للانتروبولوجيا السياسية . لقد سبق ان أوضحنا هذه الملاحظات . والأحرى بنا ان نذكّر بأن الابحاث البنيوية عجزت عن تقديم حلّ في الميدان الذي هو ميدانها بامتياز : نعني به التقعيد ، واعداد القوالب الملائمة ، وضع النماذج . فهي لم تزوّد علماء الانتروبولوجيا السياسية بنماذجيات جديدة ذات مردود علمي أفضل . ولم تمدّهم (لسبب بديهي) بالنماذج المعقّدة التي تسمح لهم بأن يعالجوا الظاهرات السياسية شكلياً دون اختصارها وتشويهها . ان هذه الاخيرة تعيق هذا النوع من العمل بسبب مظهرها التركيبي او الجامع ، فهي غير قابلة للاختصار بالبنى الشكلية المستخدمة حتى الآن من قبل العلوم الاجتماعية . وقد دفعت هذه البيّنة بعض علماء السياسة ـ لا سيما ج . ألمون (G. Almond) ود . آبتر (D. Apter) ـ الى التعبير عن الحاجة الى نماذج مختلفة ، مسمّاة « تطورية » او ديناميكية . تلك أمنية غامضة ، بيد انها كاشفة عن الاستحالات الحالية . ثم ان الموقف النظري لإدموند ليتش ، البنيوي المعتدل الذي يبقى بحثه موجّهاً جزئياً نحو توضيح الظاهرات السياسية التقليدية ، هو اكثر دلالة ايضاً . ذاك ان ليتش يعلن موافقته التامة على طريقة التحليل البنيوي في الميادين **الخارجة** عن الميدان السياسي ، حيث المظهر « اللغوي » واضح ، وحيث علاقات القرابة والأساطير .

تغيّر الانتروبولوجيا السياسية بلا ريب آفاق الانتروبولوجيا الاجتماعية : وقد بدأت تشوّش اللوحة النظرية وتبدّل الصور المألوفة . انها تفرض تصوراً اكثر دينامية ، واكثر تأييداً لمراعاة التاريخ ، واكثر وعياً للاستراتيجيات التي ينطوي عليها كل مجتمع (حتى التقليدي) . عام ١٩٥٧ ، وفي دراسة مخصّصة « للأحزاب » العاملة وسط المجتمعات الهندية ، بشّر ر . فيرث (R. Firth) بالانتقال المحتوم من « التحليل البنيوي الاصطلاحي » الى بحث هادف الى التفسير الدقيق « للظاهرات الديناميكية » . منذ ذلك التاريخ ، سجّل الانزلاق تقدماً . وكنا قد حاولنا قبلاً الاسهام في الانقلاب التوجهي : منذ ١٩٥٥ ، باصدارنا كتاب « **السوسيولوجيا الحالية لأفريقيا السوداء** » . غير ان النهج ظل فيه مقترحاً اكثر منه موضّحاً . فدراسة النظم السياسية الافريقية هي التي فرضت علينا توضيح عناصرها النظرية والمنهجية . وذلك للأسباب عينها التي ذكرناها في متن هذه الخلاصة : « فالقطاع السياسي هو أحد القطاعات الاكثر اتساماً بسمات التاريخ ، وأحد القطاعات التي تُدْرَك فيها بصورة افضل التعارضات والتناقضات والتوترات الملازمة لكل مجتمع ، وبهذا المعنى ، يرتدي مثل هذا المستوى من الواقع الاجتماعي اهمية استراتيجية بالنسبة الى سوسيولوجيا وانتروبولوجيا تتوخّيان ان تكونا منفتحتين على التاريخ ، ومحترمتين لدينامية البنى ، وميّالتين الى فهم الظاهرات الاجتماعية الكلية »[٩] . يتخذ المسؤولون عن كتاب **الانتروبولوجيا السياسية** والمتعاونون فيه موقفاً مماثلاً . فهم يستندون الى هيغل (والجدلية) والى ماركس (ونظرية التناقض والتنافرات) والى سيمل (والصراع الاجتماعي) ، مع أنهم يرجعون عادةً الى تالكوت بارسونز بوجه خاص . إنهم يختارون « الحقل السياسي » بدلاً من النظام السياسي والسياق بدلاً من البنية ـ بغية تكييف تحليلهم بصورة افضل مع نسق الواقع المدروس . وهم يرفضون التفسير الكسول الذي يحكم على المجتمعات التقليدية (او القديمة) بالتغيرات التكررية فقط : تلك التي تؤدّي الى الاعادة الدورية **للوضع الراهن السابق** . ويركّزون دراساتهم على ديناميكية السلطة وعلى اشكال ووسائل الاختيار والتقرير السياسيّين ، وعلى التعبير عن الصراع وحلّه ، وعلى التنافس ولعبة « الأحزاب » . إنهم يقدّرون أهمية التحدّي الذي لم يعد باستطاعة الانتروبولوجيين تجنّبه ، ونعني به : النجاح في وصف « الحقول الاجتماعية » وتفسيرها مع أخذ « كل تعقّدها ، وعمقها الزمني » بعين الاعتبار[١٠] . ان حجج الدقة المشوّهة مرفوضة . فقد انتهت الانتروبولوجيا السياسية الى اكتساب قوة قارضة .

بدورها ، تتوقّع بقية الميادين المرتبطة ببناء علم السياسة هجوماً ملائماً منه . فهو يساعدها على **تغريب المعرفة** التي كوّنتها **واختبارها** . ثمة تقاربات ترتسم في الأفق : يعترف علماء السياسة ـ مثل ألمون ـ بوجوب « التحول نحو النظرية السوسيولوجية والانتروبولوجية »[١١] ، ويحاول روّاد الانتروبولوجيا السياسية ، من جهتهم ، إزالة الشقّ الذي يباعد بينهم وبين « اقربائهم » . وتنتج عن هذا التلاقي إعادة النظر في المفاهيم والفئات المستخدمة عادةً . وهكذا ، يُلزم م.ج . سميث نفسه ـ انطلاقاً من دراسة مخصّصة « لحكم » جماعة هاوسا النيجيرية ومقتضياتها النظرية بأن يحدّد مجدداً المفاهيم الاساسية : السلطة/النفوذ ، العمل السياسي العمل الاداري ، الشرعية/القانونية ، النظام

السياسي / الحكم ، الخ . انه يريد ان يعطيها مغزى عاماً ، وان يجعلها قابلة للتطبيق على المجتمعات السياسية الاكثر تنوعاً . وهو يمضي في ضرورة التعميم ، عند التحليل التعاقبي ، الى حيث تكشف له بعض « قوانين التغيّر البنيوي » . ويرمي مشروعه الطموح للغاية ، الى وضع نظرية موحّدة للحقل السياسي .

ينجم تضافر الجهود فعلياً عن البحث عن الشروط الملائمة لدراسة مقارنة اقل اعتباطيةً . ويرى شيلز (E. Shils) انه يجب ان يتوافر لهذه الدراسة شرطان على الاقل : استخدام الفئات التي تلائم جميع أشكال الدول وجميع المجتمعات وجميع العصور ، امتلاك « تصوّر تحليلي » تمكّن مميزاته من « مقارنة مجتمعات مختلفة بمنهجية »[١٢] . إنها محاولة لتحديد الوسائل ، لا اكثر .

يحاول ج . ألمون ان يحدّد النظم السياسية بخصائص مشتركة ـ بما اننا نهتدي الى هذه النظم حتى في المجتمعات الاكثر « بدائية » . عدد هذه الخصائص أربع ، وهي تشكل شروط مقارنةٍ معتبرةٍ مسوَّغة علمياً : وجود بنية متخصصة نوعاً ما ، تأديه الوظائف نفسها داخل النظم ، المظهر المتعدد الوظائف للبنية السياسية ، والطابع « المختلط » ـ « بالمعنى الثقافي » ـ لمختلف النظم . تجمع هذه المحاولة بين عدة اتجاهات نظرية ، وتجعلها توفيقيّتها محاولة ركيكة . إنها تنطوي بخاصة ، على هذا المستوى من العمومية ، على عقبة متمثّلة في كونها تنظّم انطلاقاً من خصائص لا تنطبق حصراً على الظاهرات السياسية . ولا يزال الخطر مستمراً باجراء التحليل المقارن على صعيد حيث فُقِدَ جزءاً من ماهيته ، ولو كان مبرَّراً ظاهرياً . في « **الانتروبولوجيا السياسية** » يعتمد سوارتز (Swartz) وتورنر (Turner) وتودن (Tuden) الحقل السياسي والسياق السياسي (الموصوفين بواسطة مفاهيم شائعة الاستعمال) كوحدات تطبيقية للبحث المقارن . ويتوقفون باحتراس عند الاقتراحات واختبارات التحقق الأولية .

يتطلّب التقدم اللاحق معرفة افضل لطبيعة السياسي وجوهره . الامر الذي يبرّر الحوار بين الميادين العلمية المعنيّة ويفرضه . مما يستلزم إزالة التحفظات تجاه الفلسفة السياسية واسهاماً في تجدّدها . لقد ساعد علماء الانتروبولوجيا السياسية الى حد كبير في الأعمال النقدية التي تفصل بين النظرية السياسية ونظرية الدولة ، فأزالوا السحر . كما كشفوا ايضاً بعض المنعطفات التي تتبعها السياسة في مساراتها ، إنها حاضرة في المجتمعات الاكثر حرماناً ، كما تظل فعّالة في المواقف الأقل ملاءمةً لظهورها . وكل التأكيدات المخالفة ـ حتى المقنّعة بقناع العلم ـ لن تغيّر شيئاً في ذلك : فالمجتمعات الانسانية تنتج كلها سياسةً ، وهي قابلة كلها للتأثّر بحركة التاريخ . للأسباب عينها .

تعريب : جورج أبي صالح

الهوامش والمراجع :

(1) A. S. A. Monographs 2, londres, 1965

(2) Sous la direction de M. SWARTZ. V. Turner et A Tuden, Chicago, 1966.

(3) D. EASTON, Political Anthropology, in B. SIEGEL (édit.), Biennial Review of Anthropology, Stanford, 1959, P. 210-247.

(4) Political Systems of highland Burnia, nouv. édit., londres, 1964

(5) M. Glukman, Politics, law and rRituala Tribal Society, Oxford, 1965

(6) L. de Heusch, le Rwanda et la civilisation interlacustre, Bruxelles, 1966.

(7) E. LEACH, The legitimacy of Salomon, Some Structural Aspects of Old Testament History, in Arch. Europ. de Sociologie, 7, 1, 1966.

أظهر سبيربر (D. Sperber) أهمية هذا التحليل في مقال بعنوان :
Edmund leach et les anthropologues, in Cah. Int. de Sociologie, XLIII, 1967.

(8) Introduction de **Political Anthropology**, P. 8, 31 sq.

(9) G. BALANDIER, Réflexions sur le fait politique : Le cas des sociétés africaines, in Cah Int. de Sociologie, XXXVII, 1964.

(١٠) المرجع السابق نفسه ، ص ٣ ـ ٤ .

(١١) راجع مقدّمة المؤلّف التالي : The Politics of the Developing Areas, sous la direction de G. A. Almond et J. Coleman, Princeton, 1960.

(12) E. SHILS, On the Comparative Study of the New States, in C. geertz (édit.), Old Societies and New States, New York, 1963.